

وقف إطلاق النار في المسارات السلمية الداخلية

لازال وقف إطلاق النار إحدى الأدوات الشائع استخدامها لوقف أعمال العنف. وفي سبيل تحسين فعاليته كأداة لتعزيز جهود السلام، لا بد للوسطاء وصناع القرار والباحثين من التمتع بفهم أعمق للطريقة التي يتفاعلون بها مع القرارات السياسية المتخذة في عمليات السلام

تستند هذه المقالة إلى تعاون بين الباحثين والعاملين في مجال وساطة وقف إطلاق النار. مع كامل الامتنان إلى تعاون ومساهمة كل من جوليان هوتينجر وجورج شتاين من وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية (FDFA).

بقلم: غوفيندا كلايتون وسيمون ميسون
وقاليري شتيخر وكولوديا ويبلر.



يمثل في الصورة كلاً من المسؤولين الحكوميين وجماعات المتمردين العرقية والشهود الدوليون بعد حفل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار شامل على مستوى البلاد في ميانمار، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015. سوييا زيا تون / رويترز

تمثل عمليات وقف إطلاق النار إحدى أوجه النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، ويمكن أن تتخذ أشكالاً وأهدافاً متعددة. ونتيجة لذلك، يتم استخدام مصطلح "وقف إطلاق النار" في وسائل الإعلام بدون تحديد، ليشمل ظواهر مختلفة تتراوح بين ترتيبات فضفاضة، غير رسمية أو أحادية الجانب إلى اتفاقيات أكثر رسمية، ثنائية أو متعددة الأطراف.

حتى إذا ماتم حصر البحث في وقف إطلاق النار في سياق النزاعات المسلحة الداخلية أو النزاعات الداخلية ذات الصبغة الدولية، كما في هذه المقالة، فإن تنوع وتوزيع عمليات وقف إطلاق النار يختلف بشكل واسع عبر السنوات وفي مختلف المناطق. بين عامي 1989 و 2018، قام الإعلام بتغطية ومتابعة ترتيبات أكثر من 1900 عملية وقف إطلاق نار في أكثر من مئة نزاع مسلح داخلي. (انظر الرسم البياني).

لا تختلف خصائص وقف إطلاق النار باختلاف النزاعات وحسب، لكنها قد تختلف ضمن الصراع الواحد أيضاً. استطاع وقف إطلاق النار في سوريا توفير الراحة المؤقتة للسكان المحاصرين في بعض المناطق، وفي حالات أخرى تم استخدام وقف إطلاق النار في سوريا أيضاً كجزء من استراتيجية عسكرية، لتهدئة جبهات وتصعيد الأعمال القتالية على جبهات أخرى. وبالمقابل، فقد عقد في ميانمار اتفاق لوقف إطلاق النار على المستوى الوطني بين الجيش والعديد من التنظيمات المسلحة العرقية - ولكن ليس كلها -، ورغم التحديات لا يزال هذا الاتفاق قائماً منذ 2015 و يمثل

المختلفة التي تنضوي تحت مصطلح "وقف إطلاق النار"، والتي تعكس الحاجة إلى محاولة جادة لفهم دور هذه الاتفاقيات المتنوعة في عمليات السلام. تهدف ترتيبات وقف إطلاق النار إلى وقف العنف فقط، دون أن تحل النزاع عبر معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية والبيئية وغيرها من القضايا الكامنة وراء الصراع وتأجيجه، فهذا أمر يتم تركه لاتفاق السلام. بالنظر إلى هذا المفهوم الواسع لوقف إطلاق النار، لا يوجد

مفتاحاً لتوفير مساحة للمفاوضات السياسية المستمرة والهادفة إلى تسوية سياسية شاملة. أما في كولومبيا، فقد أدى وقف إطلاق النار الذي تم تنفيذه بنجاح إلى إلقاء متمردي "القوات المسلحة الثورية الكولومبية" (FARC) لسلاحهم وإنهاء حالة الحرب.

تعريف آلية وقف إطلاق النار؟

تقدم الأمثل السابقة مجموعة من الظواهر

فشلت عملية وقف إطلاق النار الأولي.

قد تتردد الجماعات المسلحة في الانضمام إلى وقف إطلاق النار الأولي، لأن ذلك قد يعني تخليهم عن مصدر نفوذهم - ممثلاً بقيادة المعارك العسكرية - وبالتالي تعريض مستقبلهم الأمني للخطر. لهذا السبب تحديداً، تقوم اتفاقات وقت إطلاق النار الأولية بالسماح للجماعات المسلحة بالاحتفاظ بسلاحها، حتى لو تم نقاش نزع السلاح في المستقبل أو حتى تم تجريبها بشكل محدود سواء جغرافياً أو على عدد محدود من المقاتلين.

هناك مقاربتان أساسيتان تحددان كيفية استخدام / أو عدم استخدام وقف إطلاق النار خلال المفاوضات السياسية:

- في المقاربة المتسلسلة تتفق الأطراف على وقف إطلاق النار الأولي إما قبل أو أثناء المفاوضات. ويتم استخدام وقف إطلاق النار لإيجاد مساحة للتفاوض على القضايا التي تكمن وراء الصراع. في الغالب، على سبيل المثال، تم تنفيذ وقف النار الأولي لسنوات، قامت خلالها الحكومة وجماعة مورو الإسلامية للتحريير بالتفاوض أولاً على اتفاق إطاري ومن ثم على اتفاق سلام شامل. بينما في حالة عملية السلام بين شمال وجنوب السودان، تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على وقف إطلاق نار في منطقة جغرافية محددة فقط وهي جبال النوبة. على هذا النحو، بدأت المفاوضات في غياب وقف إطلاق نار أولي. وقل جنوب السودان بشكل واضح من أهمية المفاوضات بعد المعركة الكبيرة التي جرت في مدينة تورت في جنوب السودان، عندها فقط وافق الطرفان على شكل أولي لوقف إطلاق النار يتضمن فريقاً للتحقق والرصد بقيادة كبير الوسطاء الجنرال لازارو سومبيوو. واستمر هذا الوضع حتى نهاية المفاوضات.

- أما في المقاربة المتوازنة، فتقوم أطراف النزاع بمناقشة القضايا في غياب اتفاق لوقف إطلاق النار الأولي، وبالذات في الحالات التي فشلت فيها محادثات سلام سابقة أو تم استغلال وقف إطلاق النار لأهداف عسكرية، لذلك قد تفضل الأطراف الفاعلة "التفاوض أثناء القتال" مما يقلل احتمالية استخدام وقف إطلاق النار لتحقيق مكاسب عسكرية. وقد يهدد هنا العنف الجاري في ساحة المعركة بإعاقة مسار محادثات السلام.

تتبنى أطراف الصراع في الغالب وقف الأعمال العدائية أو تحاول إيجاد طرق أخرى لتخفيف حدة العنف. في كولومبيا، على سبيل المثال، تم استخدام عدد من عمليات وقف إطلاق النار أحادية الجانب وإجراءات بناء الثقة على نطاق واسع، التي تم تطويرها بالتوازي مع

أنواع وقف إطلاق النار		
نزع السلاح والتسريح	آليات الالتزام	وقف أعمال العنف من الهدف من
	x	وقف الأعمال العدائية
x	x	وقف إطلاق النار الأولي
x	x	وقف إطلاق النار النهائي

المدنيين، وكذلك لتجميد ساحة المعركة لتسهيل المفاوضات، وأخيراً كاختبار للترتيبات الأمنية التي يمكن استخدامها بمجرد بدء المحادثات، وتكون الأهداف المعلنة للاتفاق متوازنة نسبياً، وتستهدف احتواء أو التقليل من بعض مظاهر العنف. قد يكون للوسطاء خارطة طريق مبدئية عن كيفية تطوير الاتفاق مستقبلاً كجزء من عملية أوسع، إلا أن نظرة أطراف الصراع لهذه الترتيبات غالباً ما ترتبط باعتبارها قصيرة الأمد.

مرحلة المفاوضات: يتمثل الهدف الرئيسي خلال المفاوضات السياسية بفصل عملية التفاوض عن أعمال العنف في ساحة المعركة. وقد يؤدي غياب هذا الفصل باستمرار العنف إلى تجميد المفاوضات السياسية أو حتى انهيارها. ويعتبر وقف إطلاق النار المبدئي إحدى هذه الوسائل لعزل عملية التفاوض عن أعمال العنف الدائرة في ساحة المعركة.

يتمثل الهدف الرئيسي خلال المفاوضات السياسية بفصل عملية التفاوض عن أعمال العنف في ساحة المعركة.

لا يقتصر الهدف هنا على الموافقة على إيقاف العنف، ولكن أيضاً على وضع آليات للالتزام من مثل أحكام الرصد والتحقق والتي تساعد على صمود وقف إطلاق النار. ويتضمن وقف إطلاق النار الأولي أيضاً الالتزام بعملية المفاوضات السياسية، والتي قد تتخذ شكل اتفاق إطاري أو مفاوضات ذات جدول أعمال، وذلك لتثبيت مسار أوضح نحو أهداف سياسية أوسع.

وتعتبر عملية عقد وتنفيذ وقف إطلاق النار الأولي المرحلة الأولى التي تتضمن مشاركة فاعلة بين أطراف النزاع. ما يمثل غالباً شكلاً ملموساً لبناء الثقة التي لن تزيد من فرص نجاح تنفيذ الاتفاق فحسب، وإنما ستزيد من مساحة التعاون المستقبلي بين الأطراف. ومع ذلك، هذا النوع من الاتفاقات قد يصحبه خطر انهيار الثقة الوليدة بين الأطراف في حال

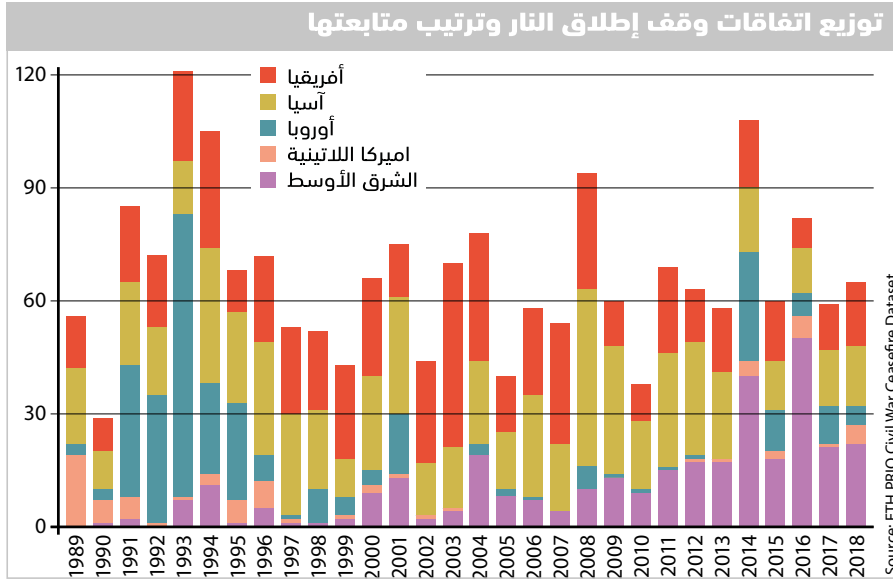
حتى الآن إجماع واضح حول هذا المفهوم، لكن يوجد ارتباك في استخدام المصطلحات، بحيث تستخدم الجهات الفاعلة مصطلحات مختلفة للإشارة إلى نفس المفاهيم، أو استخدام المصطلح نفسه للإشارة إلى مفاهيم مختلفة، وأدى هذا التضارب في استخدام اللغة إلى تعقيد عملية مقارنة وتقييم الأشكال المختلفة لوقف إطلاق النار في سياقات مختلفة. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على حاجة الوسطاء وأطراف النزاع إلى المرونة في استخدام اللغة عند تناول موضوع وقف إطلاق النار في السياقات المختلفة، فاستخدام مصطلح ترتيبات أو أي مصطلح آخر للإشارة إلى وقف إطلاق النار قد يكون له آثاراً سياسية وثقافية مهمة.

ويمكن تعريف وقف إطلاق النار بوصفه كافة الترتيبات التي يتخذها أطراف الصراع لوقف الأعمال القتالية فيما بينهم في وقت معين. إن الأحكام المحددة هي ما تميز جميع أشكال وقف إطلاق النار عن باقي أشكال الترتيبات الحادة للعنف - مثل مناطق حظر الطيران -. ويمكن تصنيف وقف إطلاق النار إلى ثلاث أنواع أساسية: وقف الأعمال العدائية، حالات وقف إطلاق النار الأولية ووقف النهائي لإطلاق النار (انظر الرسم). غالباً ما يتم فهم اتفاقات وقف الأعمال العدائية على أنها ترتيبات غير رسمية لتعليق القتال بدون أحكام لرصد الامتثال لهذه الاتفاقات. على النقيض من ذلك، فإن اتفاقات وقف إطلاق النار الأولية هي اتفاقات رسمية تتضمن أحكاماً إمتثالاً وتتيح رصد و/أو التحقق من الاتفاق. وهي عادةً ما ترتبط بعملية سلام، أما وقف إطلاق النار النهائي فهو اتفاق رسمي، يتضمن آليات للامتثال كما يمكنه أن يوفر أحكاماً لنزع سلاح أطراف النزاع وتسريحهم. ويستهدف إنهاء النزاع المسلح، بدلاً من تعليق القتال. وتنتج اتفاقات وقف إطلاق النار النهائية عن محادثات سلام، تغطي عادة النواحي السياسية والقضايا الأخرى الكامنة وراء النزاع.

دور آليات وقف إطلاق النار

ينظر أطراف النزاع إلى وقف إطلاق النار على أنه أداة استراتيجية للمضي قدماً نحو أهدافهم السياسية. وقد تكون نوايا الأطراف عند الانضمام إلى وقف إطلاق النار بعيدة جداً عن إحراز تقدم في مفاوضات السلام. أما من وجهة نظر الأطراف الساعية لصناعة السلام، يتم رؤية وقف إطلاق النار بالنظر إلى الأدوار المختلفة التي يؤديها خلال المراحل المختلفة لعملية السلام:

مرحلة التمهيد للمفاوضات: يتم اتخاذ ترتيبات مختلفة لاحتواء العنف والحد منه، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية، قبل بدء مرحلة التفاوض. ويتم استخدام هذه الترتيبات لأسباب عديدة، منها كمؤشر لحسن النوايا، أو كإجراءات لبناء الثقة بين الأطراف، بالإضافة إلى فرض السيطرة والقيادة، والحد من معاناة



الأوضاع على الأرض ومدى التقدم الحاصل في المفاوضات السياسية.

يلعب كلاً من تنفيذ وقف إطلاق النار الأولي أو إجراءات بناء الثقة خلال مرحلة المفاوضات دوراً سياسياً في بناء الثقة بين الأطراف. كما أنه يساعد في اختبار الترتيبات الأمنية المحتملة (مثل الوحدات المشتركة والتسريح المحلي) وجمع المعلومات حول ما يصلح للتنفيذ عند الاستعداد للتفاوض وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار النهائي. عند اقتراب وصول الأطراف من تسوية سياسية من خلال اتفاق السلام، يتم التفاوض على شروط ما سيصبح في نهاية المطاف اتفاق وقف إطلاق النار النهائي.

في كلا المقاربتين سواء المتسلسلة أو المتوازنة، تحتاج الأطراف لبناء الثقة عبر سلسلة من الترتيبات الأمنية "الناجحة" خلال مرحلة المفاوضات، وذلك للوصول إلى تنفيذ وقف إطلاق النار النهائي. على سبيل المثال، فشلت العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار النهائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، رغم أنها تضمنت بنوداً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن إرجاع ذلك لفشل المفاوضات السياسية، ولكن أيضاً لعدم قدرة الأطراف على الموافقة على وقف الأعمال العدائية أو وقف إطلاق النار الأولي قبل وقف إطلاق النار النهائي.

مرحلة التنفيذ: يشمل اتفاق السلام و / أو وقف إطلاق النار النهائي بشكل عام أحكام نزع السلاح وتسريح الجماعات المسلحة أو دمجها في القوات الأمنية في المستقبل، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية. وقد توافق الأطراف الفاعلة الغير حكومية على مثل هذه الأحكام فقط إذا ضمنت تحقيق بعض أهدافها السياسية. ونتيجة لذلك، يتم التفاوض حول وقف إطلاق النار النهائي في نهاية عملية التفاوض (على الرغم من أن مجموعات العمل قد تمهد الطريق مسبقاً)، ولا يتم التوقيع إلا بعد الاتفاق على كل المحاور، مثل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتقاسم الثروات، والقضاء فور اتفاق الأطراف على حل سياسي، يحدد وقف إطلاق النار النهائي خطوات الانتقال من حالة الحرب إلى السلام.

ما بعد عملية السلام: قد يخدم وقف إطلاق النار أراضاً إنسانية بحتة أو قد يسهل أنشطة محددة مثل إخلاء المدنيين من منطقة القتال أو الاحتفال بالمناسبات الدينية التي قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية السلام.

لماذا يفشل وقف إطلاق النار؟

إن تعريف اتفاقات وقف إطلاق النار "الناجحة" ليس بالأمر السهل، حيث أنها تلعب دوراً وتتخذ أشكالاً وأغراضاً مختلفة. من وجه نظر تسعى لإدارة الصراع، فإن

وقف العنف على أنه يخدم جهة واحدة (سياسية كانت أو عسكرية). وقد تشهد اتفاقات وقف إطلاق النار تكثيفاً لاحقاً في النزاع نفسه، أو إعادة انتشار استراتيجي للقوات، وذلك في حال كانت الموافقة على الاتفاق بهدف إعادة التسليح أو إعادة تجميع القوات أو تحقيق تفوق عسكري.

قد تفشل عمليات وقف إطلاق النار أيضاً عندما تنتج عن ضغوطات من قوى خارجية تجبر المتصارعين على الموافقة عليها، الأمر الذي يتطلب ضغوطات شديدة لضمان التزام الأطراف بالاتفاق التي كانوا مترددين في الموافقة. وفي حال غياب الضغوطات الكافية، فإنه من المرجح أن ينهار وقف إطلاق النار "المفروض" سريعاً.

أما السبب الثاني فيتعلق بالاتفاق وتصميمه: غالباً ما تؤثر الجودة التقنية للاتفاق وطريقة التوصل إليه بشكل كبير على نتائج وقف إطلاق النار. ويتضمن الاتفاق الجيد إطاراً فكرياً تعود ملكيته للأطراف التي شاركت بتصميمه، ويضم تعريفات واضحة للمصطلحات المستخدمة في الاتفاق والمراحل بالإضافة إلى احتوائه على جدولاً زمنياً، مما يعد كجزء أساسي من استراتيجية الوساطة، ويستغرق وقتاً وتدريباً والتزاماً من جانب أطراف النزاع والأطراف الخارجية التي تدعم هذه العملية. وبالمثل، فإن إدراج أحكام وتوثيقها لمتابعة الالتزام والتحقق من الانتهاكات وإنشاء نوع من الإدارة الأمنية الانتقالية يعد أمراً حيوياً في استدامة وقف إطلاق النار وتسهيل الانتقال من الحرب إلى السلم، لكن هذا لا يعني أن وقف إطلاق النار لن ينجح دون اتفاق ربيع المستوى. في الحقيقة، إذا كانت الإرادة السياسية عالية بما يكفي، فمن الممكن في بعض الأحيان توجيه دفعة العملية باتفاق أضعف، إلا أنه، بشكل عام،

الحد من العنف هو الهدف المباشر بشكل عام. ومع ذلك فإن وقف إطلاق النار، في كثير من الحالات، يقلل من العنف بدلاً من تعليقه (مثل اتفاق مينسك في أوكرانيا)، أو حتى يوقفه لفترة قصيرة جداً فقط (كما حدث في وقف إطلاق النار بوساطة عنان في وقت مبكر من النزاع السوري). وهذا يعني أن وقف إطلاق النار يجب أن يعكس الهدف المتوخى والجودة التقنية

يجب أن يعكس اتفاق وقف إطلاق النار الهدف المرجو والجودة التقنية وكذلك عملية المفاوضات السياسية.

وكذلك عملية المفاوضات السياسية.

ومن الممكن تحديد سببين رئيسيين يؤديان إلى فشل وقف إطلاق النار.

السبب الأول يتمثل في الإرادة السياسية، حيث يستخدم وقف إطلاق النار مبدئياً من قبل الأطراف كأداة إستراتيجية لتحقيق أهدافها السياسية، مما قد لا يتضمن اتفاق سلام يتم التفاوض عليه. تحدث حالات وقف إطلاق النار عندما ترى الأطراف فائدة من الدخول في ترتيبات، مما يجعلها تستمر -على الأرجح- باحترام الترتيبات طالما أنهم يرون فيها الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق أهدافهم السياسية. وبالمقابل فقد يتخلى أحد الأطراف عن اتفاق وقف إطلاق النار ويعود إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافه، وذلك إذا ما فشلت العملية السياسية في إحراز تقدم كاف، أو إن تم النظر إلى

على ذلك، تقدم التطورات التكنولوجية الآن إمكانيات جديدة لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه، مما قد يكون له تأثير كبير على الطريقة التي يتطور بها تصميم وقف إطلاق النار في السنوات المقبلة. رغم الجانب التقني لاتفاقيات وقف إطلاق النار، فإنها تشكل وتتشكل تبعاً لعمليات صنع القرار السياسي التي يجريها أطراف النزاع. هناك حاجة إلى دراسة أشمل لهذا التفاعل الدينامي في سبيل فهم أفضل للدور الذي يلعبه وقف إطلاق النار في عمليات السلام، وهذا يتطلب تعاوناً أكبراً ومستمرّاً بين اختصاصي الوساطة والباحثين وصناع السياسات والمنظمات غير الحكومية، والذين غالباً ما يكون لهم تأثير على استيعاب لاتفاقيات وقف إطلاق النار.

الدكتور غوفيندا كلايتون باحث أول في عمليات السلام لدى مركز الدراسات الأمنية في المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في مدينة زيورخ.

الدكتور سيمون ج. أ. ميسون رئيس فريق دعم الوساطة في مركز الدراسات الأمنية.

فاليري شتيخر مسؤول أول في البرنامج التابع لمشروع دعم الوساطة في مركز الدراسات الأمنية (MSP).

كلوديا وبيلر مرشحة لنيل شهادة الدكتوراه في مركز الدراسات الأمنية.

ترجمة: سناء المر.

الالتزام السويسري بوقف إطلاق النار

الوساطة: تقدم وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية الخبرة في إبرام اتفاقيات وقف إطلاق النار سواء لأطراف النزاع أو للوسطاء في عمليات السلام كجزء من عملها في المساعي الحميدة في الوساطة. وعلى مر السنوات الأخيرة، قامت بتقديم هذه الخبرة خلال مفاوضات السلام في كل من بوروندي وكولومبيا وإندونيسيا وليبيريا وموزمبيق وميانمار والصومال والسودان وسوريا وأوغندا.

البحث: يتعاون مركز الدراسات الأمنية في المعهد السويسري الفيدرالي للتكنولوجيا في زيورخ مع كل من معهد أبحاث السلام في أوسلو وجامعة أوبسالا في مشروع أبحاث وقف إطلاق النار، ويقومان بتطوير شبكة بحثية في هذا الشأن، فضلاً عن تسهيل تبادل الخبرات وطباعة الدراسات حول هذا الموضوع. كما يقوم مشروع دعم الوساطة (مركز الدراسات الأمنية في المعهد السويسري الفيدرالي للتكنولوجيا في زيورخ ومنظمة السلام السويسري، بتمويل من وزارة الخارجية السويسرية بإجراء البحوث على اتفاقيات وقف إطلاق النار. تشمل المنشورات دراسة لجيريمي بريكهيل بعنوان "التوسط للترتيبات الأمنية في عمليات السلام" وكتاب بعنوان "الوساطة والحكم في البيئات الهشة: خطوات صغيرة نحو السلام" لكل من دكة إبراهيم عبيدي وسيمون ماسون.

التدريب: بالتعاون مع الأمم المتحدة ووزارة الخارجية النرويجية ووزارة الدفاع، ينظم الاتحاد السويسري للدفاع عن حقوق الإنسان كل من التدريب السنوي الذي تقدمه الأمم المتحدة فيما يخص وقف إطلاق النار والذي يمتد لأسبوع، ودورة الوساطة في عمليات السلام (MAS ETH) التي تستغرق عامين ودورة الوساطة في السلام لمدة أسبوعين وكذلك دورة الوساطة التي تستغرق أسبوعاً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تتضمن فصولاً محددة تختص بوقف إطلاق النار.

مساهمة وقف إطلاق النار في زيادة فرص إحلال السلام، وبالذات العوامل التي تدفع أطراف النزاع إلى قبول أو رفض ترتيبات وقف إطلاق النار، وماهي بنود الاتفاق التي لها تبعات جوهرية وماهي هذه التبعات وآثارها، (سواء تلك المقصودة أو غير المقصودة) على ديناميات النزاع المسلح الداخلية. علاوة

فإن العملية التي يمتلك أطرافها زمام الأمور وتتمتع بالتقنية العالية سيكون لها فرص أكبر بالنجاح من مثيلاتها ذات الصيغ الرديئة والتي تخرج عن سيطرة أطراف النزاع.

نظرة إلى الأمام

ما زال هناك الكثير مما يجب تعلمه لتحسن

أحدث القضايا:

الذكاء الاصطناعي في التطبيقات التكنولوجية العسكرية

روسيا والصين: إمكانات شراكتها رقم 250

كازاخستان: محور في حزام الصين وطريقها رقم 249

الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي والولايات المتحدة رقم 248

أوروبا والسباق العالمي لمنظمة العفو الدولية رقم 277

وساطة الأمم المتحدة في ليبيا: السلام لا يزال بعيد المنال رقم 246

يتم تحرير تحليلات من قبل مركز الدراسات الأمنية (CSS) في المعهد السويسري

الفيدرالي للتكنولوجيا (ETH) زيورخ.

كل شهر، يتم نشر تحليلين باللغات الألمانية والفرنسية والإنجليزية.

مركز الدراسات الأمنية (CSS) هو مركز متخصص في السياسات الأمنية السويسرية والدولية.

المحررون: جوليان كاماسا ، فايان ميرز ، ليزا واتانابي ، بينو زوغ

التصميم والرسومات: ميريام داهيندن غانزوني

000373764 - ISSN: 2296-0244 - DOI: 10.3929 / ethz-b

ردود الفعل والتعليقات: analysen@sipo.gess.ethz.ch

المزيد من المشكلات والاشترك المجاني عبر الإنترنت:

www.css.ethz.ch/en/publications/css-analyses-in-security-policy